جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

قياس وتحليل العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم النقدي في العراق 2005 /2020

بحث تقدمت به الطالبة الى الإدارة والاقتصاد جامعة ميسان كجزء من متطلبات لنيل شهادة البكالوريوس في قسم الاقتصاد العام

اعداد الطالبة

انتصار هامل غضبان

بأشراف

د. حلمي ابراهيم منشد

1445هـ 2024مـ

The image cannot be displayed. Your computer may not have enough memory to open the image, or the image may have been corrupted. Restart your computer, and then open the file again. If the red x still appears, you may have to delete the image and then insert it again.

الاهداء

الى الذين يحملون شعلة الفكر وهّاجة ومصابيح الثقافة وضّاءة فيبدون بشعاعها ظلمة ليلنا ويُعبّدون بنورها طريق نهارنا .

إلى كل أمين على رسالة الحق والنور

مقـتدٍ برسـول الرحـمة والخــير

إلى كل مربٍ سائر في درب الهدى

عالماً أو متعلماً... أباً أو معلماً

إلى فــلــذات أكـبـــادنــا ...

شموع الأمل و قناديل المستقبل

الى هؤلاء جميعاً ... اهديهم بحث تخرجي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي لا يحمد سواه، ولا تصمد الحاجات إلا إليه، الذي مّن علينا بهذه النعمة وهيئ لنا أسبابها، والذي أمدنا بالعون والتوفيق، فله المّن والفضل أولا وأخيرا، ظاهرا وباطنا.

أتقدم بصدق العرفان والوفاء والتقدير إلى المشرف على هذا العمل

ا.م.د. حلمي براهيم منشد وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة منذ بداية الاعداد في سبيل اطراء موضوع دراستنا بمختلف جوانبها وأمنياتي له بأن يجعل الله دعمه لي مقاماً يزيد من أجره .

كما اتقدم بالشكر والامتنان إلى د. حيدر صباح

وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذا البحث، واساتذتي الذين كان لهم الفضل الكبير في دراستي ، ولا يسعني الا سوى أن ادعو لهم لان الدعاء أجدى من كل شيء. ويمتد الشكر الى والدي ووالدتي واخواتي وزملائي وزميلاتي وكل من كان يدعوا لي بالتفوق والنجاح وشجعني على إتمام دراستي ودعمني ووقف معي والى كل من رسم الخطوة امامي واشعل شمعة لينير دربي، الشكر اللامتناهي والمتواتر لكم ، وفي الختام

سائلة المولى عز وجل ان يحفظكم بحفظه ويسدد خطاكم

المحتويات

ت	الفهرست	الصفحة
1	**الاية**	أ
2	**الاهداء**	ب
3	**الشكر والتقدير**	ت
4	**المحتويات**	ث
5	**المقدمة**	1
6	المبحث الاول: مفهوم وأنواع التضخم النقدي	9
7	المبحث الثاني: تطور أسعار الفائدة والتضخم النقدي في العراق	15
8	المبحث الثالث: المنهج القياسي والبيانات	21
9	المبحث الرابع:- العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم النقدي في العراق :	24
10	الخاتمة	31
11	الاستنتاجات	31
12	التوصيات	32
13	المصادر والمراجع	33

المقدمة

خلال الفترة من عام 2005 إلى 2020، شهد الاقتصاد العراقي تحولات هامة بعد الحرب في عام 2003، حيث ترتبط أسعار الفائدة بجهود تحفيز الاقتصاد من خلال تعزيز القروض لتشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي. كان لتغيرات أسعار الفائدة تأثير مباشر على تكلفة الاقتراض، مما أثر على الاستثمار والنشاط الاقتصادي. في هذه السياقات، كان للتضخم النقدي أيضًا دورٌ حيوي، حيث زاد على تكلفة الحياة وأسعار السلع والخدمات، مؤثرًا بشكل كبير على القدرة الشرائية. ولمكافحة التضخم، اعتمد البنك المركزي سياسات تشمل رفع أسعار الفائدة للحد من الإنفاق الزائد. تقديم تحليل للعلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم يتطلب استخدام نماذج اقتصادية وجمع بيانات إحصائية لفترة الدراسة، مما يسهم في فهم التحولات الاقتصادية واتخاذ القرارات السياسية بشكل فعّال.

مشكلة البحث

من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 هي مشكلة التضخم النقدي التي سعى البنك المركزي العراقي الى معالجتها كأحد الاهداف الرئيسية في سياسته النقدية من خلال عدة ادوات منها التحكم بمعدل الخصم (سعر السياسة) بما يؤدي الى رفع اسعار الفائدة لدى البنوك التجارية للسيطرة على التضخم النقدي ومعالجته

تعتبر مشكلة البحث هذه فرصة لفحص العلاقة الديناميكية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي على مدى فترة مهمة من الزمن. يتيح تحليل تأثير أسعار الفائدة على معدلات التضخم فهمًا أفضل للسياسات النقدية والاقتصادية التي تم اتخاذها خلال هذه الفترة، مما يسهم في تحديد الآثار الاقتصادية والتوجيهات المستقبلية للسياسات النقدية في العراق.

اهمية البحث

تتناول أهمية البحث حول "تأثير أسعار الفائدة على التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي (2005–2020)" قضايا حيوية للفهم الاقتصادي واتخاذ القرارات السياسية. يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على كيفية تفاعل أسعار الفائدة مع التضخم، مما يسهم في توجيه السياسات النقدية والاقتصادية بشكل أكثر فاعلية. يعزز البحث أيضًا فهم العلاقات الاقتصادية في العراق، مما يمكن من تحسين استقرار الاقتصاد وتوجيه الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يسهم البحث في تثقيف المستثمرين والشركات حول توقعات الأسعار والظروف الاقتصادية، ويشجع على تطوير النظريات الاقتصادية من خلال إثراء الأدبيات الأكاديمية. في المجمل، يكمن في أهمية هذا البحث دور حيوي في تعزيز إدارة الاقتصاد العراقي وتعزيز استقراره من خلال تقديم رؤى فاعلة حول تفاعلات أسعار الفائدة والتضخم.

فرضية البحث

"تفحص هذه الدراسة تأثير أسعار الفائدة على التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة من عام 2005 إلى 2020. يعد هذا البحث ذا أهمية بالغة نظراً للتحديات الاقتصادية التي شهدها العراق بعد الحرب في عام 2003، ولأن أسعار الفائدة ومعدلات التضخم تشكلان عنصرين رئيسيين في الإطار النقدي والاقتصادي. من خلال تحليل هذه العلاقة، يمكن للبحث أن يوفر رؤى قيمة لاتخاذ القرارات السياسية والنقدية، ويسهم في تحسين استقرار الاقتصاد العراقي وتعزيز فهمنا لتفاعلات العوامل الاقتصادية في هذه الفترة. فضلاً عن ذلك، يمثل هذا البحث إسهامًا مهمًا في الأدبيات الاقتصادية والعلمية، حيث يقدم تحليلاً فحصياً لتأثير أسعار الفائدة على التضخم في سياق الاقتصاد العراقي".

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى:

1. التعرف على قياس وتحليل العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم النقدي في العراق 2005 /2020
2. التعرف على اسعار الفائدة .
3. التعرف على التضخم النقدي .

حدود البحث

الحدود الموضوعية : قياس وتحليل العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم النقدي في العراق 2005 /2020 .

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية : للفترة من 2005 – 2020 .

منهجية البحث

تم استخدام أسلوب التحليلي الوصفي الذي يتضمن عرضا للعلاقة النظرية بين سعر الفائدة والتضخم كما اعتمدنا على أسلوب التحليل الكمي الذي يقوم علي تقدير العلاقة بين المتغيرين وبناء نموذج اقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم وأنواع سعر الفائدة

1- مفهوم سعر الفائدة

المفهوم اللغوي لسعر الفائدة : الفائدة هي اسم وجمعها فوائد وتعني المال الثابت او ما يستفاد به من علم او عمل او مال او غيره، والفائدة هي ربح المال في زمن محدد بسعر محدد، والفائدة في اللغة تعني الزيادة [1]

2 -المفهوم الاصطلاحي:-

اختلفت الآراء عن إعطاء تعريف محدد لسعر الفائدة باختلاف المدارس الفكرية التي تناولته الا ان كل التعاريف التي قدمت لها مضمون واحد، وهو ان سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة متفق عليها و لكنه يختلف عن أسعار السلع و الخدمات لانه يمثل نسبة بين التكلفة النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض لذلك فهو يعد سلاحاً ذا حدين وذلك لأنه مرة يعد عائدا على الأموال المقترضة ومرة اخرى تكلفة لها [2]

كما يعرف سعر الفائدة بسعر اعادة الخصم وهو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الاجل القصير ، و يعرف ايضا على انه السعر المحدد من لدن البنك المركزي لشراء الأوراق التجارية وهذا السعر لا يندرج ضمن سعر الفائدة الموجه لاغراض الاستثمار وانما من اجل التحكم بالسيولة ، كما يعرف على انه السعر المفروض على استخدام الاموال و هو عبارة عن نسبة مئوية من رأس المال ويؤثر في القوة الشرائية وقرارات الاستهلاك الخاصة بكل من القطاعين الخاص والعام

([1]) د. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

([2]) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.

وأياً كان الاختلاف في تعريف سعر الفائدة الا انه يبقى عبارة عن مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين في البنوك، كما انه يمثل مقدار العائد أو النسبة التي يدفعها البنك مقابل اقتراضه مبلغاً معيناً من النقود. [3]

ومنَ ثم نجد ان سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي مقابل إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أو لمدة شهر أو أكثر، ويعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي أن لا تقل عن سعر البنك المركزي، كما يقوم سعر الفائدة بمساعدة البنك المركزي على التحكم في عرض النقد في التداول عن طريق تغيير هذا السعر صعودا ونزولا على المدى المتوسط.، كما ان رفع اسعار الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض ومنَ ثم يؤدي ذلك الى تقليص حجم السيولة في السوق، مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم ارتفاع الأسعار وبهذا يعد سعر الفائدة المحدد من لدن البنك المركزي والذي يطلق عليه سعر السياسة احد السياسات الرئيسة التي يستخدمها البنك المركزي كسلاح مهم. [4]

2- أنواع سعر الفائدة

نظرا لعدم التوافق على تحديد مفهوم موحد لسعر الفائدة ظهرت أنواع متعددة بتعدد المفاهيم التي ظهرت، اذ إن الواقع العملي يشير الى وجود أكثر من سعر فائدة في الأسواق المالية وفي أي وقت من الأوقات، وأن هذا الاختلاف فيما بين أسعار الفائدة هو نتاج لعوامل عدة، أهمها أجل الاستحقاق، درجة المخاطرة، الضرائب ودرجة السيولة، و يمكن بيان أنواع أسعار الفائدة كما يأتي : -

1 –أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية:-

([3]) د. أحمد مصطفى، د. سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 156.

([4]) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993، ص 33.

ان سعر الفائدة الاسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي و تختلف تسميته من بلد الى اخر ويحدد له أنواع ثلاثة هي المعدل الاولي، والمعدل الثانوي، والمعدل الموسمي، فأما الاول يطبقه البنك المركزي على المؤسسات ذات الأداء المالي الجيد في حين يطبق الثاني على المؤسسات الأقل جدارة مالية من الأولى اما الثالث فيطبق على المؤسسات المالية الصغيرة ولعل التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الإسمي على قدر كبير من الأهمية لأن العامل المؤثر في قرارات الدائنين والمدينين هو العائد الحقيقي من الاستثمار والاقراض والتكلفة الحقيقية نظير الاقتراض بالنسبة للمدينين إن الفائدة التي تعود على المودع أو التي يحصل عليها الدائن عادة ما يتم تحصيلها في المستقبل أي عند حلول الأجل، من هنا فإن المودع يتنازل عن أمواله في الحاضر للحصول على الفائدة في المستقبل ، إلا أن مفهوم القيمة الزمنية للنقود يشير أن الفرد بحاجة إلى تعويض مقابل هذا التنازل، إلى جانب حصوله على أصل المبلغ، إن هذا ما يتناوله مفهوم القوة الشرائية للنقود الذي يوفر مقياساً للتغيير الذي يطرأ على القيمة الحقيقية لمبلغ ما وقدرته على شراء سلع وخدمات في المستقبل، لانه يأخذ في الاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على مستوى الأسعار في اتجاه موازي، كما يمكن استخدام مقياس مماثل يميز بين ما يحصل عليه المرء) المودع في هذه الحالة من عائد على شكل فائدة وبين القدرة أو القوة الحقيقية لذلك العائد الذي سيحصل عليه في المستقبل، وهذا المقياس هو سعر الفائدة الحقيقي الذي عرفه (فيشر) في معادلته الشهيرة كما يبدو من هذه المعادلة، فإن سعر الفائدة الحقيقي ، يساوي الفرق بين سعر الفائدة الإسمي ، ونسبة التضخم المتوقع . [5]

وما دام لا يوجد أسلوب أمثل لحساب نسبة التضخم المتوقع، فإن احتمالات الخطأ في تقدير واردة، اذ إن هذا الواقع يترك سعر الفائدة الحقيقي بعيداً عن التداول بين الدائنين والمدينين

([5]) د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.

وهو ما يدفعهم لاستخدام السعر الإسمي، إلا أن الاخير يأخذ في الاعتبار السعر الحقيقي ونسبة التضخم وكما يأتي: [6]

فإذا افترضنا أن نسبة التضخم المتوقع تساوي صفراً، عندئذ يتساوى سعر الفائدة الإسمي مع السعر الحقيقي ولا يوجد هنالك أي مبرر للتمييز بينهما، من جانب آخر إذا كانت نسبة التضخم المتوقعة 5%مثلاً فإن سعر الفائدة الإسمي سوف يفوق السعر الحقيقي بمقدار نسبة التضخم، ونذكر بأن الهدف من دفع سعر الفائدة الإسمي بمعدل يساوي نسبة التضخم يأتي له سعر الفائدة الحقيقي ليكون ثابتاً للحفاظ على القوة الشرائية لأصل المبلغ. [7]

2-أسعار الفائدة قصيرة الاجل وطويلة الاجل :-

هناك اختلاف بين أسعار الفائدة وفقا لأجال استحقاقها فهناك أسعار الفائدة الخاصة بالسندات ذات آجال الاستحقاق المتنوعة، كما ان كلهنا أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة ذات (90يوماً) وسندات الخزينة ذات العام الواحد وذات ألـ 30عاماً ويشير مصطلح هيكل اسعار الفائدة الى اجال الاستحقاق الخاصة بهذه السندات وباجال مختلفة فهنا كل قروض للتمويل ذات الليلة الواحدة والتي يكون استحقاقها ليوم واحد، كذلك هنالك بعض السندات النادرة ذات الاستحقاق الذي يفوق ألـ 90يوماً،بينما هنالك سندات الخزينة ذات ألـ (90يوماً) والأوراق التجارية ذات ألـ (9أشهر) وسندات الحكومة ذات ألـ 30عاماً وهكذا، والمقرض الذي يريد أن يقرض اموالا لفترة زمنية تتراوح ما بين يوم واحد و) 30عاماً يجب أن يكون قادراً على إيجاد سندات تسمح له بالعمل وفق هذه المدة أن الاختيار بين مقاييس الأسعار للأجلين القصير والطويل، والمعدلات المتوقعة والمتحققة، غالباً تتم على أساس اعتبارات عملية وليست نظرية، فالسعر المتوقع لا يعمل به إلا أصحاب المعاملات الفردية، وفي هذه الحالة فإنه من مال رجح أن تكون أسعار الفائدة

([6]) د. عبد المجيد قدي، المصدر السابق، ص91.

([7]) مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة ، الأردن، سنة 2000، ص 224.

الحقيقية في الأجل الطويل المتوقعة والمتحققة متباعدة جداً، فسعر الفائدة المتوقع لا يمكن حسابه بالنسبة للسنوات الأخيرة من المدة المعنية، وذلك لأن التضخم لم يحدث بعد، وبهذا يتعين على المحللين أن يستخدموا استقصاء أو تنبؤ من نوع أخر للأسعار من أجل تكوين سعر فائدة حقيقي، ومن ناحية أخرى فإن الذين يشترون الأوراق المالية الحكومية التي مدتها ثلاث شهور يخطأون عموماً في تنبؤاتهم بمعدل التضخم في هذه المدة، وفي هذه الحالة فإن أسعار الفائدة الحقيقية في الأجل القصير (المتوقعة والمتحققة) ربما لا تكون متباعدة كثيراً فالهيكل الزمني لمعدلات الفائدة يتمثل في تلك العلاقة بين الفائدة النسبية والسندات (مثلا) في مدة معينة وهنالك فرضية أولية والتي بمقتضاها تكون الأسواق كاملة، أي يكون للمستثمرين توقعات عقلانية غير مميزة من ناحية الخطر، فلا تكون تكلفة للمبادلات ولا تكلفة للمعلومات، ومن هذا المنطلق فإن (نظرية التوقعات) ترى وتتبنى أن المعدلات المتوقعة بواسطة اهذ السوق تكون متساوية في الاجل القصير نسبياً، أما المعدل الطويل الأجل فهو عبارة عن متوسط هندسي للمعدل القصير الحاضر، والمعدلات القصيرة المتوقعة للمدة المستقبلية وبذلك تدعى العلاقة بين الفوائد من مختلف الاستحقاقات على النوع نفسه من السندات بالهيكل الزمني لأسعار الفائدة[8]

المبحث الاول: مفهوم وأنواع التضخم النقدي

1- مفهوم التضخم النقدي وطرق حسابه

قد يكون من المفيد أن نباشر دراستنا بتعريف مفهوم التضخم، لأن كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض و الإبهام[1] نتيجة لاستخدامه في وصف ظواهر عديدة مختلفة.

([8]) د. عبد المجيد قدي، المصدر السابق ، ص 80-81.

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 29.

فالبعض قد يتكلم عن:

* التضخم في الأسعار بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي و لا طبيعي.

و البعض الآخر يتكلم عن:

* التضخم في الدخل أو في الجزء من الدخل القومي، كالتضخم في الأجور أو الأرباح مما يعني أن الأجور و الأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى.

و إلى جانب ذلك هناك:

* التضخم في الرصيد النقدي: و الذي يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود.

و هناك أيضا:

* التضخم في التكاليف: أي أن أثمان عوامل الإنتاج قد ارتفعت ارتفاعا حقيقيا و فجائيا.

و يطلق بعض الكتاب الزيادة المستمرة في عدد السكان كلمة تضخم سكاني

و على الرغم من الشأن الكبيرة التي أولاها و يوليها الفكر الاقتصادي المعاصر لمشكلة التضخم، فإنه لا يبدو أن هناك اتفاقا من الجانب الاقتصادي على تعريف معين لهذا الاصطلاح، فهو اصطلاح يتعقد تعريفه، و يرى بعض الاقتصاديين أن صعوبة تعريف التضخم ترجع إلى سببين رئيسيين

الأول: أن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة، بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات.

الثاني: أن أنواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد لا تتفق مع بعضها البعض بل هناك احتمال لتناقضها و تضادها، فالتضخم الداخلي مثلا قد لا يعني بالضرورة تضخمها نقديا أي زيادة في المعروض من النقود و كذلك قد يشمل التضخم النقدي تضخما سعريا، أي زيادة في مستوى الأسعار.

و عليه فإنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى اتفاقا عاما في الفقه الاقتصادي، و لقد بنية معظم تعاريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيكيون

في مجال النقدي. و الذين يسلمون بالنظرية الكمية يعرفون التضخم بأنه" كل زيادة في الإصدار النقدي (١)

كذلك يعرفه البعض بأنه" نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول (٢)

وقد استمر هذا المفهوم حتى الثلاثينيات ثم بدأ يفقد أهميته شيئا فشيئا بظهور الأفكار الكنزية و الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي.

و يرى بعض الاقتصاديين أن التعريفات السابقة، تعتبر محدودة في قوتها التفسيرية و التحليلية. لما تتسم به من سطحية و جزئية في تحديد المحتوى الاقتصادي.

و حسب رأينا النظرية الكمية النقود ليست كافية لوصف ظاهرة التضخم، و لم تثبت أمام الظروف الاقتصادية التي سادت العالم خلال الأزمة الاقتصادية، حيث زادت كمية النقود زيادة كبيرة دون ارتفاع الأسعار مما أدى بالاقتصاديين إلى إعادة النظر في مفهوم التضخم و إدخال عوامل أخرى إلى جانب العامل النقدي كزيادة الطلب و نقص عرض السلع مثلا، كذلك قد يكون ارتفاع الأسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة أو لإدخال التكنولوجيا على المنتجات الحالية، أو يكون نتيجة لاستخدام بعض أدوات السياسة المالية، مثل الضرائب غير المباشرة.

و هناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة و حجم المداخيل المتاحة للإنفاق، و السبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخيل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها[1].

كما يمكن أن يكون نتيجة لنقص عرض السلع لانخفاض مستوى الإنتاج سواء كان ذلك نتيجة اضطرابات طبيعية أو سوء توجيه الاستثمارات كما أن زيادة النقود لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بل بالعكس قد تشجع على الإنتاج.

---

[1] عبد الرزاق بن زاوي، التوقع بالتضخم باستخدام نماذج ARCH، رسالة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2002، ص 71.

و قد عرف «كينز» التضخم الحقيقي بأنه: " ظرف اقتصادي لا تؤدي فيه إضافة في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج"[2].

و يشير كينز في التعريف الذي أورده إلى سبب التضخم، حيث تذهب أي زيادة في الطلب الكلي إلى الزيادة في الأسعار لأن عناصر الإنتاج في الظروف التشغيل الكامل و بالتالي فإن الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري في المجتمع لن يترجم إلى الزيادة في الإنتاج بل سيترجم إلى زيادة في الأسعار.

إذن، بناء على ما تقدم فإن التضخم حسب كينز يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع و الخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع و الخدمات، و في مثل هذا الموقف فإن الزيادة في الطلب الكلي ستترجم إلى ارتفاع في مستوى الأسعار.

و يقصد هنا بالطلب الكلي مجموع إنفاق المستهلكين على السلع و الخدمات الجارية + إنفاق الحكومة على السلع و الخدمات الجارية + صافي الاستثمار.

و قد حاول «أميل جيمس–EMELE James » أن يعمق هذا التعريف، و أعطى التعريف التالي للتضخم:« بأنه حركة صعوديه تتصف بالاستمرار الدائم، الناتج عن فائض الطلب الزائد عن العرض لقد حقق هذا التعريف عدة مزايا من أهمها[1]:

⇐ التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية، فهو حركة يمكن الوقوف عليها من خلال فترة تكون طويلة.

⇐ التضخم ظاهرة حركة أسعار تتمثل في ارتفاعها، أما النقود فهي تلعب دورا مسببا فقط.

⇐ التضخم حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم، و هي حركة غير قابلة للرجوع فيها لأن لديه طبيعة تراكمية و غير وقتية و هو يمتد و ينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية.

⇐ التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض، أي الفرق بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة عند مستوى معين من الأسعار، و الطلب ينصرف إلى الإنفاق الكلي على الاستهلاك

---

[2] مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط 1، الأردن، 2000، ص225.

[1] نجاة مسمش، المصدر السابق، ص 16.

و على الاستثمار، أما العرض فهو ينصرف إلى الإنفاق الكلي على الاستهلاك و على الاستثمار، أما العرض فهو ينصرف إلى مدى قدرة الجهاز الإنتاجي و مرونته على الاستجابة للزيادة في الطلب، و لهذا فقد استعمل جيمس كلمة قدرة أو طاقة العرض عوضا عن تعبير العرض.

و رغم اقتراب هذا التعريف من الشمولية إلا أنه لم يسلم من التعرض لانتقادات عديدة يمكن إيجازها في:" ارتفاع الأسعار ليس بالأثر الوحيد المتولد عن التضخم، فهناك من الآثار الاجتماعية و التي تنعكس على طريقة توزيع الدخل و القوة الشرائية للأفراد، و كذلك الآثار الاقتصادية التي تنعكس على الجهاز الإنتاجي ككل.

إذ من خلال التعريفات السابقة و التحاليل أو التقسيمات الخاصة بها نصل إلى النتيجة التالية:

أن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، بل هو علاقة توازن بعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، و على ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي إما إلى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، و إما إلى اختلال التوازن بين السيولة النقدية، و الطلب على تلك السيولة هذا "الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتنعكس على عناصر النظام الأخرى و تؤدي إلى ظهور التضخم[1].

لكنه لا يكفي الشعور بالآثار التضخمية بل لا بد من وجود طريقة لقياس مدى التضخم و حجمه لتقدير آثاره المختلفة و تقييم مشاكله بناءا على حسابات صحيحة.

لذلك سنستعرض في المبحث التالي أهم بعض المقاييس أو المعايير التي وردت في قياس أو تقدير التضخم.

2- أنواع التضخم النقدي

[1] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص 58.

يوجد هناك عدة تعاريف للتضخم منها الذي وصفه الدكتور نبيل الروبي بأخذ " أداة للتحليل" و استند فيه على معيار ارتفاع الأسعار فقال : " التضخم هو حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناجم عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض "[2]

ومن التعاريف الأكثر انتشاراً أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن [3] وبتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وارتفاع مستمر في الأسعار

ارتفاع المستوى العام للأسعار :

لا يعتبر تضخما مجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين ، ذلك لأن الارتفاع قد يصادفه انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الارتفاع العام في أسعار أكثرية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع و الخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك

الارتفاع المستمر في الأسعار :

يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر ونميز في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم لمرة واحدة

أما الارتفاع في الأسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الارتفاع المتواصل 2 عبر الزمن ولفترة طويلة .

---

[2] فؤاد ياسمين محمود، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996 م ، ص153 .

[3] كوري شارميني، ميساجني مورو، أوفر دال أريك،" خفض التضخم في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال دور تصحيح الأسعار النسبية"، التمويل والتنمية، عدد (1)، واشنطن، مارس 1998 م ص، 42.

المبحث الثاني: تطور أسعار الفائدة والتضخم النقدي في العراق

في العراق، خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2020، شهدت الأسعار والتضخم تقلبات كبيرة نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة في البلاد، وكذلك تأثير العوامل العالمية مثل أسعار النفط والاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة. هنا نظرة عامة على تطور الفائدة والتضخم النقدي خلال تلك الفترة:

1. **الفائدة:**

- في العراق، يتحكم البنك المركزي بسياسة الفائدة. خلال الفترة المذكورة، تأثرت أسعار الفائدة بتطورات عديدة، بما في ذلك الحروب والنزاعات الداخلية، والاضطرابات السياسية.
- في بداية الفترة، كانت الفائدة تتأرجح بين مستويات مرتفعة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، وذلك بعد الغزو الأمريكي .
- تجاوزت أسعار الفائدة في بعض الأحيان النسب المرتفعة بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية.
- مع مرور الوقت وتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية، تباطأت وتراجعت أسعار الفائدة بشكل تدريجي.

2. **التضخم النقدي:**

- التضخم النقدي يمثل زيادة في كمية النقد في الاقتصاد، وهو عادة مقياس لزيادة أسعار السلع والخدمات.
- خلال الفترة المذكورة، شهد العراق تضخمًا كبيرًا في بعض الأحيان، وذلك بسبب عوامل مثل الاضطرابات السياسية، وقلة الاستقرار، وزيادة الطلب على السلع الأساسية.
- في الفترة الأخيرة من الفترة المعنية، تأثرت الأسعار بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط العالمية، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل.

تحليل تطور الفائدة والتضخم النقدي في العراق خلال هذه الفترة يتطلب دراسة دقيقة للبيانات الاقتصادية والسياسية خلال تلك الفترة.

الركود الاقتصادي العالمي ومانجم عنها من تراجع معدلات النمو للأنشطة الأقتصادية كافة وما يتفرع عنها من نشاطات أخرى تمثلت بعدم استقرار الأسواق العالمية والأسعار ولاسيما لفقرة السلع الغذائية إذ هبط مؤشر (FAO) لأسعار الغذاء والذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر للسنوات الأربعة الاخيرة ، فضلاً عما حققته السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي في ظل الوضع الراهن المتمثل بحالة الركود بالحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية واستمراره في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة ب بيع وشراء العملة الأجنبية.

وفي مايأتي تحليل مفصل لاتجاهات مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك ولعموم العراق (سنة الأساس 2012=100):-

أولا/ اتجاهات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق

سجل معدل التضخم العام السنوي في عموم العراق عام 2020 مانسبته (0.4%)"، إذ ارتفع المعدل السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إلى (104.1) نقطة مقابل (103.7) نقطة عام 2013 ، كما يوضحه الجدول رقم (5). كما بلغ معدل التضخم الأساس السنوي(1.2%)، مقابل (1.7%) في عام 2015، إذ سجل الرقم القياسي بعد الاستبعاد (104.2) نقطة عام 2016 مقابل (103.0) نقطة عام 2010 أظهرت مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2020 ارتفاع معدلات أغلب المجاميع المكونة للسلة

السلعية والخدمية للمستهلك قياساً بالعام الماضي، إذ سجلت أسعار معدل نمو إذ بلغت (9.5%) ، تليها فقرة الاتصال بنسبة (8.8%) ، المطاعم (4.0%) ، الصحة (3.0%) وسجلت فقرتا السكن والتعليم ذات النسبة والبالغة (2.7%) ، السلع والخدمات المتنوعة (1.8%) ، في حين سجلت أسعار (الترفيه والثقافة) ، (الأغذية والمشروبات غير الكحولية)، (الملابس والأحذية)، (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) انخفاضاً بنسبة(-5.3%،-3.1%،-1.1%،-0.1%) على التوالي، وكما يوضحه الجدول (5).

معدل نمو للرقم القياسي لأسعار المستهلك لعامي 2010_2020

الفقرات	الوزن ٢٠١٦	معدل 2010	معدل 2020	معدل النمو %
الأغذية و المشروبات غير الكحوليه	٢٩,٦٠٥	١٠٢,٣	٩٩,١	١_٣.
التبغ	٠,٦١٥	١٠٩	١١٩,٤	٩,٥
الملابس و الاحذية	٦,٤٧٢	١٠٤,٢	١٠٣,١	١,١
السكن، المياه، الكهرباء الغاز	٢٥,٣٥٩	١١١,١	١١٤,١	٢,٧
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانه	٦,٥٢٤	١٠٠,٦	١٠٠,٥	١_٠.
الصحة	٤,١٤٢	١١٢,٦	١١٦	٣,٠
النقل	١٥,١٨٥	٩٣,٩	٩٥,٠	١,٢
الإتصال	٣,١٠٩	١٠٤,٩	١١٤,١	٨,٨
الترفية والثقافة	١,٩٩٨	٩٠,٧	٩٠,٧	٣_٥.

التعليم	٠,٩٢٢	١٠٣,٩	١٠٦,٧	٢,٧
المطاعم	١,٥٢٧	١٠٧,٦	١١١,٩	٤,٠
السلع والخدمات المتنوعه	٤,٥٤٢	٩٩,٨	١٠١,٦	١,٨
الرقم القياسي العام	١٠٠,٠	١٠٣,٧	١٠٤,١	٠,٤
الرقم القياسي بعد الاستبعاد	١٠٠,٠	١٠٣,٠	١٠٤,٢	١,٢

- المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي 2020

أولاً: تطور أسعار الفائدة في العراق

	أخرى	السابق
العملة	١٣٠٩	١٣٠٩
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	٣,٦	١٢_
معدل البطالة	١٤,٢	١٣,٧٤ في المئة
معدل التضخم	٥,٢٦	٦,٤٣ في المئة
سعر الفائدة	٤	4 في المئة
الميزان التجاري	١٧٧٧٠	20142 مليون USA
حساب جار	١٦٤١٧	١٦٩٩٨ مليون USD
الحساب الجاري إلى النتائج المحلي الإجمالي	١٦,٣	٧,٨ في المئة
الدين الحكومي الى النتائج المحلي الإجمالي	٣٦,٧	٥٩,١ في المئة
الميزانيات الحكومية	٠,٨	١٢,٨ في المئة
معدل ضرائب الشركات	١٥	١٥ في المئة
معدل ضريبة الدخل الشخصي	١٥	١٥ في المئة

العراق _سعر الفائدة

القيم الحالية_والبيانات التاريخية والتنبؤات والاحصاءات والرسوم البيانات والتقويم الاقتصادي

التردد	وحده	التواريخ	أدنى	الاعلى	السابق	الفعلي
يوميا	في المئة	٢٠٢٠/٢٠٠٥	٤,٠٠	٢٠,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠

ثانياً: تطور التضخم النقدي في العراق

العراق _المؤشرات الاقتصادية

معدل التضخم	أخرى	السابق
معدل التضخم	5.26	6.43 في المئة
مؤشر أسعار المستهلك Cpl	122	123نقاط
أسعار المستهلكين لاساسية	123	124نقاط
معدل التضخم المالي الاساسي	5	6في المئة
كبي الإسكان المرافق	119	124نقاط

مؤشر أسعار المستهلك النقل	126	124نقاط
التضخم الغذائي	8.72	9.33في المئة

معدل التضخم _العراق

القيم الحاليه_والبيانات التاريخية _والتنبؤات والاحصاءات والرسوم البيانيه والتقويم الاقتصادي

التردد	وحده	التواريخ	أدنى	الأعلى	سابق	فعلي
شهريا _٢٠١٢ ١٠٠	في المئة	٢٠٠٥/٢٠٣٢	٦,٣٧	٧٦,٥٥	٦,٤٣	٥,٢٦

المبحث الثالث: المنهج القياسي والبيانات

هناك العديد من الطرق التي تستخدم في قياس التضخم لعل من أبرزها ما يأتي:-

أولا:- طريقة الفجوات التضخمية

وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي، وتقوم على أساس تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتاحة في أيدي المستهلكين، وتعالج هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلي أو الإنفاق. وتتمثل بالفرق بين فائض الطلب

الكلي النقدي أو الإنفاق القومي (مقدرا بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج القومي الحقيقي GNP (بالأسعار الثابتة). أو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة.

أي أن الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) = Y – N

حيث أن الإنفاق النقدي الكلي يعادل:-

$$Y = C + G + I + X - M$$

وتعني:-

Y: الإنفاق الكلي أو الدخل القومي

N: الدخل الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي

C: الإنفاق الاستهلاكي

G: الإنفاق الحكومي

I : الإنفاق الاستثماري

X: الصادرات

M: الاستيرادات

وبربط فجوة التضخم (فجوة فائض الطلب) بتطورات الأسعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة على مستوى الأسعار المحلية. ومن الواضح أنه كلما اتسعت هذه الفجوة كلما شكلت ضغطا متزايدا على العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي اختلالا نقديا أشد الأمر الذي يولد ارتفاعا أكبر في مستوى الأسعار.

ثانيا:- طريقة فائض المعروض النقدي:

وهي الطريقة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي (والمستمدة من التحليل الحديث لمدرسة شيكاغو أو ما يعرف بالتحليل النقودي Monetarism) وهي عبارة عن الفرق بين التغيّر في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود (أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل بصورة نقود) – عند أسعار ثابتة – وذلك خلال مدة زمنية معينة.

فإذا كان:-

ΔMs التغيّر في عرض النقود

الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود)

Y الناتج القومي الإجمالي

ΔY التغيّر في الناتج القومي الإجمالي.

فإن الفجوة التضخمية

$\Delta Ms -$

$\Delta Y \times$

وبعبارة أخرى فإذا زاد معدل التغيّر في كمية وسائل الدفع

عن معدل التغيّر في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

كان ذلك دليلا على وجود ضغوط تضخمية. أما إذا كان معدل التغيّر في كمية النقود أقل من معدل التغيّر في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي كان ذلك مؤشرا على وجود اتجاهات انكماشية. مما يدفع مستوى الأسعار إلى الأسفل. أما إذا تساوى معدل التغيّر في وسائل الدفع مع معدل التغيّر في العرض الحقيقي للسلع فإن ذلك يدل على استقرار نقدي

ثالثا:- طريقة الأرقام القياسية:

وهي من أكثر الطرق شيوعا وتعتمد على تقدير معدل التضخم من خلال تطورات الأسعار (الرقم القياسي للأسعار)، وتستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، إذ يجري اعتماد الأرقام القياسية المقارنة بين سنتين إحداهما سنة الأساس التي تكون ثابتة وتنسب التقلبات السعرية إليها والسنة الأخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم.

فإذا كان:-

P1 : المستوى العام للأسعار في سنة الأساس

P2 : المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة

فإن معدل التضخم =

$$100\times$$

ومن الأرقام القياسية التي يمكن استخدامها في قياس التضخم ما يأتي:-

< >**الرقم القياسي الضمني للأسعار** –:ويمثل النسبة بين مقدار الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية ومثيله بالأسعار الثابتة. ويتسم هذا المؤشر بشموليته لأسعار السلع والخدمات جميعها المنتجة والمتداولة في الاقتصاد.

الرقم القياسي لتكاليف الاستثمار –:ويعبّر عن العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية ومثيله بالأسعار الثابتة، ويحسب بقسمة الأول على الثاني. ويعد مؤشرا لأسعار السلع الإنتاجية وبيان أسباب التغيّرات الحاصلة في الإنفاق الاستثماري. بمعنى إنه يساعد في الكشف عن طبيعة الزيادة في هذا الإنفاق، وهل إنها ناتجة عن زيادة حقيقية في تكوين رأس المال أم هي زيادة في تكاليف الاستثمار ؟ ومن هذا فإنه يعد أيضا من المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس التغيّرات في المستوى العام للأسعار.

الرقم القياسي لأسعار الجملة –:يستخدم في قياس تطورات أسعار السلع في الأسواق التجارية، إذ تحدد السلع الداخلة في حسابه وكذلك أوزانها استنادا إلى أهميتها النسبية في تلك الأسواق. وغالبا ما يتخذ مجموع مبيعات السلعة في الأسواق المذكورة معيارا لقياس أهميتها .ويعاني الرقم القياسي لأسعار الجملة في العراق من نقص في الدقة عند حساب الاتجاهات التضخمية، فهو يتضمن الأسعار لأعداد محدودة من السلع والخدمات، ويستثني العديد من السلع الأخرى (المحلية والمستوردة)، الأمر الذي يقلل من أهميته. كذلك فإن هذا المؤشر يقتصر على اتجاهات الأسعار في منطقة جغرافية معينة كالعاصمة، وأحيانا بعض المدن الكبيرة، دون أن يشمل اتجاهات الأسعار في المناطق الأخرى الحضرية منها والريفية، ويلاحظ من جهة أخرى أن هذا الرقم لا يعبر بصدق عن حركة الأسعار في السوق المحلية بسبب تدخل الدولة في تثبيت الحدود العليا لأسعار بعض السلع الداخلة في تركيب الرقم القياسي وعلى الرغم من هذه الانتقادات الموجهة لهذا المؤشر والتي تقلل من دوره في توضيح الاتجاهات التضخمية. إلا أنه لا زال من المؤشرات المعول عليها في قياس التضخم

بخاصة وإنه يشمل عينة كبيرة من السلع الغذائية والنسيجية، وهي من الفقرات الاستهلاكية المهمة، الأمر الذي يجعله معيارا مقبولا لحساب التغيرات في تكاليف المعيشة.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك -:ويطلق عليه أيضا الرقم القياسي لأسعار المفرد للمواد الاستهلاكية والرقم القياسي لتكاليف المعيشة. والهدف الرئيس عادة من احتساب هذا الرقم القياسي هو تقدير ارتفاع مستوى الأسعار بالنسبة للمستهلك وذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد .وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه لهذا المؤشر في العراق (والتي تتشابه إلى حد ما مع الرقم القياسي لأسعار الجملة)، ومن ذلك شموله لبعض السلع فقط ولمناطق معينة (وبخاصة العاصمة بغداد)، إلا أن هذا الرقم القياسي يعد من المؤشرات التي يمكن التعويل عليها لقياس التضخم، فهو يعطي صورة جيدة عن تكاليف المعيشة، إذ أنه يعتمد على أساس مسح ميزانية الأسرة والذي يتضمن عينة كبيرة من الريف والحضر، وتوزع على فصول السنة، فضلا عن العدد الكبير للسلع المشمولة بهذا الرقم القياسي سواء في القطاع العام (ومنها بعض السلع الداخلة بالبطاقة التموينية) أم القطاع الخاص

المبحث الرابع:- العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم النقدي في العراق :

في العراق، كما في معظم الاقتصادات، تكون العلاقة بين أسعار الفائدة ومعدل التضخم مهمة للغاية في توجيه السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. عادةً ما يكون هناك علاقة عكسية بين الفائدة ومعدل التضخم، وهذا يعني أنه عندما ترتفع أسعار الفائدة،

يتم تباطؤ نمو النقود في الاقتصاد، مما يسهم في الحد من التضخم. على الجانب الآخر، عندما تخفض أسعار الفائدة، يتحفز النمو الاقتصادي ويزيد الطلب، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم.

في العراق، يعتمد تأثير أسعار الفائدة على التضخم على العوامل الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية. على سبيل المثال، تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على التضخم وبالتالي على سياسات الفائدة التي تتخذها البنوك المركزية.

من المهم أيضًا النظر إلى العوامل الأخرى مثل الطلب الداخلي والخارجي، والسياسات الحكومية، ومدى فعالية الأدوات النقدية والنقدية في التحكم في التضخم. بشكل عام، تتبع البنوك المركزية في العراق استراتيجيات سياسات الفائدة للحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي.

يرى الاقتصادي فيشر أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، أي أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر التبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية، إلا أن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يدفعه المقترض، اذ انه يقترض بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة ، وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية، وفي غياب التضخم حينما تكون كل المبادلات بالنقود فان سعر الفائدة الحقيقي والاسمي يكونان متطابقان إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتو ،قع وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين على نوعية العلاقة التي تربط بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، الا ان فيشر خرج بمعادلة لتفسير هذه العلاقة وهي تتأثر بمعدل التضخم المتو ،قع وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين على نوعية العلاقة التي تربط بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، الا ان فيشر خرج بمعادلة لتفسير هذه العلاقة وهي : –

اذ يمثلr سعر الفائدة الحقيقي، أيمثل سعر الفائدة الاسمي ، يمثل معدل التضخم. وعليه فالتضخم المتوقع عند سعر فائدة اسمي معين سيخلق اختلافا بين إنتاجية الاستثمار والعائد من الادخار وهذا الاختلاف يساوي معدل التضخم وللحفاظ على التساوي بين الادخار والاستثمار عند حدوث التضخم لا بد من أن يرتفع سعر الفائدة الاسمي بمعدل التضخم.
إن فرض حدود قصوى أو أسقف محددة لأسعار الفائدة يعرقل من نمو المدخرات ويقلل من كفاءة الاستثمار ويزيد التضخم المرتفع من الآثار الضارة لتلك الأسقف، إذ ينتج عند تحول أسعار الفائدة الاسمية إلى أسعار من حيث القيمة الحقيقية سالبة، ولذا يرى الكثير من الاقتصاديين أن سعر الفائدة الحقيقي هو المحدد الحاسم لسلوك الادخار الاستثماري، وإن الدولة تحرص على رفع سعر الفائدة الاسمي بكل نقطة أو وحدة مئوية يزيد بها التضخم ليتحقق الثبات والاستقرار في مستوى سعر الفائدة الحقيقي وتتفادى إذن الآثار السلبية بالتوسع النقدي.

يقاس التضخم من خلال احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPIإذ أن التضخم هو مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الأسعار والخدمات داخل الاقتصاد خلال الزمن، فتنخفض القوة الشرائية لعملة البلد، وعند العودة إلى أسعار المستهلك يلحظ إنها سجلت ارتفاعاً خلال الفصل الثالث من عام 2020ليبلغ (104.7%) مقارنة بنفس الفصل من عام 2019ُ مسجلاً (104.2%) أن هذا الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار

المستهلك يرجع إلى ارتفاع مجموعة من السلع الداخلة في حسابه، فسجل قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً قدره (0.3%)كذلك سجل قسم الصحة ارتفاعاً قدره (6.2%)وسجل قسم الترفيه والثقافة ارتفاعاً قدره (0.5%)كما سجل قسم التعليم ارتفاعاً قدره (8.3%) ، كما في شكل (1)

شكل (1)

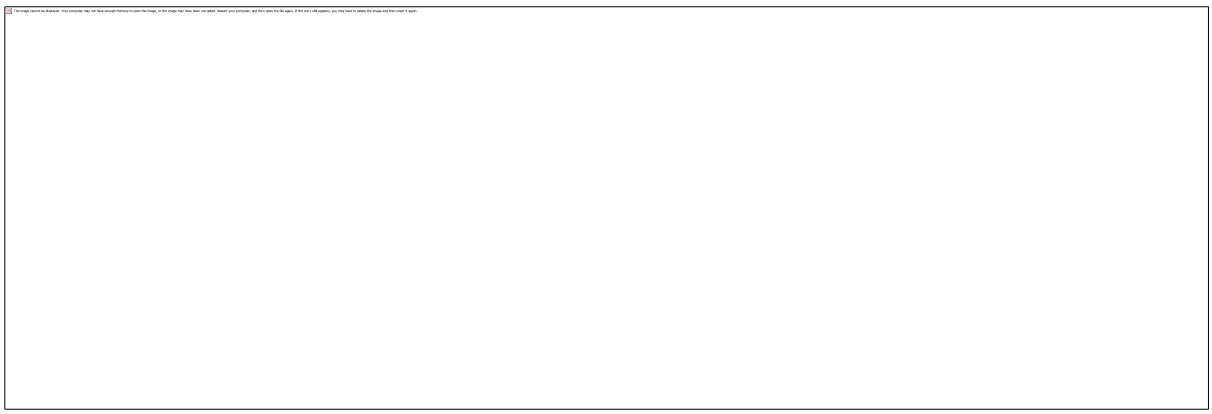

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الإسمي ومعدل التضخم، والشكل (2) يوضح سعر الفائدة الإسمي والحقيقي ومعدل التضخم

شكل (2)

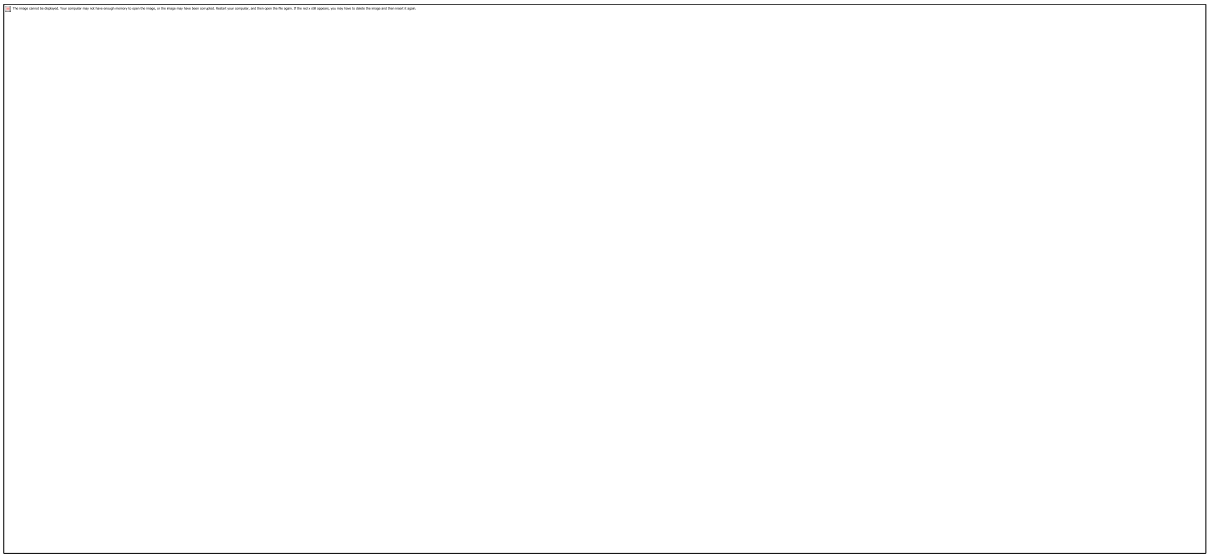

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل 2 إن سعر الفائدة الحقيقي ارتفع أثناء الفصل الثالث من عام 2020 ليصل إلى (3.8%)بعدما كانت قيمته (3.4%)في نفس الفصل من عام ،2019إذ كان هناك انخفاض في معدل التضخم أثر على سعر الفائدة الحقيقي بالإيجاب، فانخفض معدل التضخم من (0.9%)في الفصل الثالث من عام 2019ليصل إلى (0.5%)لنفس الفصل من عام ،2020إذ إن سعر الفائدة الحقيقي يعمل على إزالة الآثار التضخمية من سعر الفائدة الإسمي فيعكس العائد الحقيقي على الودائع (الثابتة والتوفير) التي انخفضت خلال نفس الفترة

أما بالنسبة الى قيمة الدينار فيلاحظ إن هناك فجوة بين سعر صرف السوق المتداول وسعر صرف نافذة بيع العملة، والشكل (3) يوضح ذلك:

شكل (3)

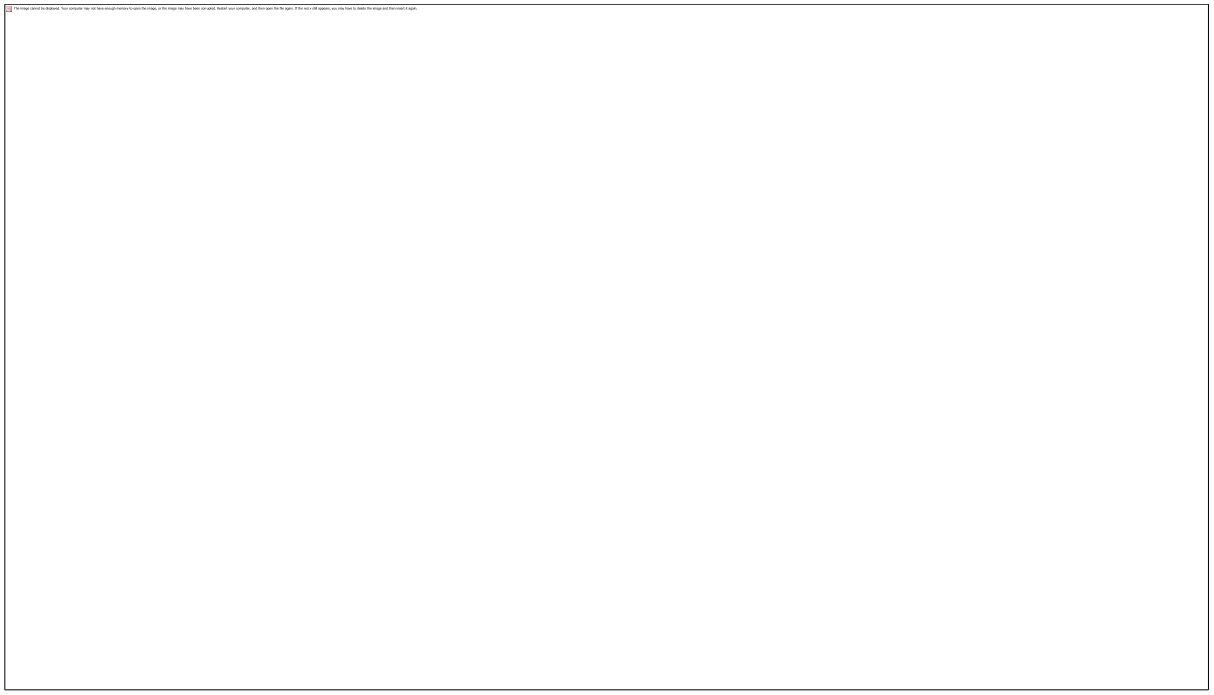

الـخـاتـمـة

يبرز التحليل الاقتصادي لتطورات الأسعار والتضخم في العراق أهمية تنفيذ سياسات اقتصادية فعّالة تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل. من

خلال تنويع مصادر الدخل، وتحسين السياسات النقدية والمالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، يمكن للعراق أن يحقق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

الاستنتاجات

1. شهدت العراق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم على مدار الفترة المدروسة، مما يعكس التحديات الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد.
2. كانت تغيرات أسعار النفط العالمية والأحداث الجيوسياسية لها تأثير كبير على معدلات التضخم في العراق، نظرًا لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط.
3. أظهرت فترات تحسن الاستقرار السياسي والأمني تباطؤًا في معدلات التضخم، مما يشير إلى أهمية الاستقرار السياسي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
4. لعبت السياسات النقدية والمالية دورًا حاسمًا في تحديد معدلات التضخم، ويجب أن تكون متناسبة مع الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد.
5. يبرز من التحليل حاجة العراق إلى تنفيذ سياسات مالية ونقدية مستدامة تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

التوصيات

1. ينبغي على الحكومة العراقية العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والأمني لتحقيق بيئة ملائمة للاستثمارات والنمو الاقتصادي.

2. ينبغي للعراق العمل على تنويع مصادر دخله بعيدًا عن اعتماده الكبير على صادرات النفط، مما يقلل من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

3. يجب على السلطات النقدية والمالية في العراق تطبيق سياسات فعّالة للمحافظة على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

4. ينبغي للحكومة العراقية الاستثمار في التعليم والبحث العلمي لتعزيز الكفاءات البشرية وتعزيز الابتكار والتنمية المستدامة.

5. يجب تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في الإدارة الحكومية والاقتصادية لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

المصادر والمراجع

1. د. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

2. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.
3. د. أحمد مصطفى، د. سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 156.
4. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993، ص 33.
5. د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.
6. مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة ، الأردن، سنة 2000، ص 224.
7. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 29 .
8. عبد الرزاق بن زاوي، التوقع بالتضخم باستخدام نماذجARCH ، رسالة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2002، ص 71.
9. مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط 1، الأردن، 2000، ص225.
10. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص 58.
11. فؤاد ياسمين محمود، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996 م ، ص153.
12. كوري شارميني، ميساجني مورو، أوفر دال أريك، "خفض التضخم في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال دور تصحيح الأسعار النسبية"، التمويل والتنمية، عدد (1)، واشنطن، مارس 1998 م ص، 42.